بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة وزارة العدل اليمنية

أصحاب المعالي والسعادة الوزراء ورؤساء الوفود المشاركة

السيدات والسادة الحاضرون جميعا

بادئ ذي بدء أتوجه بعظيم الشكر والامتنان لجمهورية تونس الشقيقة رئيسا وحكومة وشعبا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة اللذان حضينا بهما من لحظة وصولنا أرض تونس الخضراء .

وفي المقام ذاته أشكر الجهات المنظمة على دعوتنا للمشاركة في أشغال هذا المؤتمر الوزاري الهام الخاص بالانتماء والهوية الذي ينعقد برعاية شخصية من فخامة الرئيس الباجي قائد السبسي .

السيدات والسادة الحاضرون

يهدف هذا المؤتمر كما هو مبين من الأوراق المقدمة إلى اعتماد الإعلان المتعلق " بالانتماء والهوية القانونية " وعلى ذلك سيسلط الضوء على تبيان السياسات والتشريعات الخاصة بالدول المشاركة فيه وتبادل الخبرات المكتسبة كما يشمل أيضا أبرز الممارسات النموذجية المطبقة بشأن حماية الطفل وتسجيل المواليد والحق في الجنسية للمرأة باعتباره نصف المجتمع والحق في الهوية القانونية لكل الناس في المجتمع ذكورا وإناثاً على حدٍ سواء .

أصحاب المعالي والسعادة / الحاضرون جميعاً

تبين المبادئ العامة للدستور اليمني على أن المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات ولكل مواطن حق الإسهام في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ولكل مواطن حق الانتخاب والترشح وإبداء الرأي في الاستفتاء .. وهذه الحقوق منحها الدستور للرجال والنساء معاً دون تمييز ،، أي أن الحق الذي مُنح للرجل هو ذاته قد مُنح للمرأة دون انتقاص . وفيما يتعلق بمسألة الجنسية فقد نص الدستور بأن ينظم القانون الجنسية اليمنية ولا يجوز إسقاطها عن يمني إطلاقا كما لا يجوز سحبها ممن اكتسبها إلا وفقا للقانون .

وبموجب الإصلاح والتطوير التشريعي الذي تم إحداثه لقانون الجنسية اليمني فقد صدر القانون رقم (25) لعام 2010 م بشأن تعديل القانون رقم (6) لعام 1990 م بشأن الجنسية وقد نص هذا التعديل على أنه يتمتع بالجنسية اليمنية :

- كلٍ من ولد لأب أو أُم يتمتع أي منهما بالجنسية اليمنية داخل أو خارج الجمهورية اليمنية .. تجدر الإشارة إلى أن النص السابق قبل التعديل كان منحصرا على من ولد لأب يتمتع بهذه الجنسية فقط
- كما ينص القانون بعدل التعديل على أنه يتمتع بالجنسية اليمنية كذلك كل من ولد في اليمني من والدين مجهولين .. كما يعتبر المولود الذي يعثر عليه في اليمن مولودا فيها ويتمتع بجنسيتها ما لم يقم الدليل على خلاف ذلك .
- كما يتمتع بالجنسية اليمنية وفقا للقانون كل من كان يحمل الجنسية اليمنية من المغتربين اليمنيين حين مغادرته أرض اليمن ولم يتخلى عن هذه الجنسية .

إن هذه النصوص المتقدمة التي تضمنها قانون الجنسية اليمنية بالإضافة الى مصادقة اليمن على المواثيق والمعاهدات الدولية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة والمرأة والطفل بصفة خاصة تكون اليمن قد خطت خطوات جادة في الطريق الصحيح والطبيعي المرتبط بالحقوق العامة تجاه المجتمع بكل فئاته .

السيدات والسادة

إن المشكلات التي تواجهها اليوم الحكومة الشرعية باليمن لا تتصل بالتشريعات النافذة لأن هذه التشريعات قد تم تطويرها وأصبحت تلبي طموحاتنا في الوقت الحالي ولكن الصعوبات تكمن في التطبيقات العملية للقوانين والسياسات العامة للبلاد .

ومن بين المشكلات التي كانت قائمة خلال الفترة الماضية ولكنها ازدادت انتشارا وتوسعا في الوقت الحالي بسبب الحرب القائمة تتمثل في أن شريحة من السكان في المناطق الريفية والمهمشين رغم الاعتراف بجنسيتهم اليمنية إلا أنهم يفتقرون لوثائق قانونية بسبب إهمالهم في مراجعة الجهات الإدارية المختصة للحصول على تلك الوثائق .. الأمر الذي يحرم هؤلاء الناس من حقوق أساسية كالهوية القانونية ويخلق صعوبات لديهم في التعليم والحصول على عمل وفي الرعاية الصحية وغير ذلك .

على أن حالة الحرب والنزاعات المسلحة التي تشهدها اليمن منذ ثلاث سنوات بسبب الإنقلاب على الحكومة الشرعية المعترف بها عربيا ودوليا .. هذا الانقلاب العسكري الذي قام به تحالف الحوثي وصالح بدعم مباشر من إيران وما رافقه من اجتياح شامل للمدن والقرى ناهيك من فرض حصار مطبق على بعض المدن التي رفضت خضوعها لهذا الانقلاب ... إن كل ذلك قد أفضى إلى مخاطر جادة تتعلق بالنسيج الاجتماعي للسكان وبمسألة الهوية .

كما أن الانتهاكات التي ارتكبتها وترتكبها مليشيات الحوثي في صنعاء والمناطق الخاضعة لها والتي شملت الاعتقالات التعسفية والحرمان من الحرية والتعذيب بما في ذلك اعتقال وتعذيب الأطفال والنساء والحرمان من المساعدة والاختفاء القسري لعدد من المعارضين وتجنيد الأطفال بأعداد غير قليلة وبشكل مستمر ... إن كل هذا يخلق صعوبات جمة ويعمق الأزمات المستقبلية وستكون بلا شك مرتبطة بمسألة الهوية والانتماء .

أصحاب المعالي

السيدات والسادة

إن استمرار الحرب وتوسعها في عدة مدن ومناطق مأهولة بالسكان قد نتج عنه أعدادا من النازحين داخليا ..وفي خضم ذلك ازدادت التحديات أمام الحكومة اليمنية الشرعية بسبب تضاعف عدد من لا يحملون وثائق ثبوت الهوية القانونية وانقطاع الأطفال عن التعليم هذا من ناحية ومن ناحية أحرى هجرة الآلاف من الناس إلى خارج تراب وطنهم هروباً من الحرب إلى الحياة ،، وهذا بطبيعة الحال يشكل أيضا حالات للتفكك الأسري والمجتمعي على حدٍ سوا .. ناهيك من الصعوبات في تسجيل المواليد الجدد مما يفقد إثبات جنسيتهم اليمنية مستقبلا ، وهذا أيضا سيولد لديهم شعورا بعدم الانتماء لوطنهم إن عادوا إليه في مقبل الأيام .

خلاصة القول ،، إذا كان الانتماء يشكل قاعدة الهوية الاجتماعية وعصب كينونتها ومجموعة الروابط التي تشد الفرد إلى جماعة أو عقيدة أو فلسفة معينة أو وطن والذي يؤسس مجموعة من العلاقات الموضوعية التي تتجاوز حدود المشاعر إلى منظومة من المناشط التي يتبادلها الفرد مع موضوع انتمائه .. فإننا لا شك سنعاني في المستقبل القريب والمنظور من إشكاليات عدة بسبب ما تحدثه وتخلفه الحرب من مآسي في النسيج الاجتماعي للمجتمع بشكل عام .

أصحاب المعالي

السيدات والسادة الحاضرون

في الختام مرة أخرى أشكر الحكومة التونسية وجامعة الدول العربية والمفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين على دعوتنا للمشاركة في أعمال هذا المؤتمر الهام .. ولهم أيضا الشكر والتقدير على حسن الإعداد والتنظيم الرائع للمؤتمر

أشكركم جميعا والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .